

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المصطلحات

بسم الله الرحمن الرحيم وبه الحول والقوة وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
قوله بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحج باب
وجوب الحج وفضله وقول الله تعالى وبه علي الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا
ومن كفر فإن الله غني عن العالمين كذا لا يذروا وسقط لغزوه البسلة وباب ولعصمهم
قوله وقول الله وفي الاصل كتاب المناسك وقدم المصنف الحج على الصيام لمناسبة لطيفة
تقدم ذكرها في المقدمة وربته على مقاصد مناسبة فبدأ بما يتعلق بالمراد حيث تم بدخول
مكة وما معها ثم بصفة الحج ثم باحكام العمرة ثم بحرمات الاحرام ثم بفضل المدينة ومناسبة
هذا الترتيب غير خفية على الفطن وامر الحج في اللغة القصد وقال الخليل كثرة القصد
الي معظم وفي الشرح القصد الي البيت المحرام باعمال مخصوصة وهو بمنح المهلة ويسرها
لغنان نظير الطري ان الكسرة الهل نجد والعج لغزهم وينقل عن حنين الجعفي ان الفتح
الاسم والكسر الصدر وعن غيره عكسه ووجوب الحج معلوم من الدين بالضرورة واجوا
على انه لا يتكرر الا لعارض كالنذر واختلف هل هو على الفور والتراخي وهو مشهور وفي
وقت ابتدا فرضه فقبل قبل العمرة وهو شاذ وقبل بعدها ثم اختلف في سنته فالجمهور
على انها سنة سنت لانها تنزل فيها قوله تعالى واتوا الحج والعمرة لله وهذا ينبغي على ان
المراد بالانعام ابتدا الفرض ويؤيده قراءة علقمة وسردق وابراهيم النخعي بلفظ
واقموا الحزبه الطبري باسناد صحيح عنهم وقيل المراد بالانعام الاكل بعد الشروع
وهذا يقتضي تقدم فرضه قبل ذلك وقد وقع في قصة ضمام ذكر الامر بالحج وكان قدومه
على ما ذكره اقرى سنة خمس وهذا يدل على ان ثبت على تقدمه على سنة خمس اذ قد
فما روي في مزيد بسط في الكلام على هذه المسألة في اول الكلام على العمرة واما فضله
تستور ولا سيما في الوعيد على تركه في الآية وسياتي في باب مفرد لكن لم يورد المصنف
في الباب غير حديث التعمية وشاهد الترجمة منه حتى وكانه اراد اثبات فضله من
جهة تأكيد الامر به بحيث ان العاجز عن الحركة اليه يلزمه ان يستطيب غيره ولا يصد
بترك ذلك وسياتي في الكلام على حديث التعمية والاختلاف في اسناده عن الزهري
في اواخر محرمات الاحرام والمراد منه هنا تفسير الاستطاعة المذكورة في الآية وانها
لا تختص بالزاد والراحلة بل تتعلق بالمال والبدن لانها لو اختصت للزم الغصوب ان
ان يشد على الراحلة ولو شق عليه قال ابن المنذر لا يثبت الحديث الذي فيه ذكر
الزاد والراحلة والاية الكريمة عامة ليست بمجتمعة فلا تقتضي بيان ركائنه كلف
كل مستطيع فهدى مال او سيدن وسياتي بيان للاختلاف في ذلك في الكلام على الحديث
المذكور ان شاء الله تعالى تقسيم الناس قسما من يجب عليه الحج ومن لا يجب الثاني
الصدوق وغيره كلف وغير المستطيع ومن لا يجب عليه اما ان يجزئه المأثية به او الثاني
الصدوق وغيره كلف والمستطيع اما ان تصح بما شرته منه او الثاني غير المبرور
لانصح مباشرة اما ان يبشره غيره او الثاني الكافر فبين انه لا يشترط صحة
الحج الاسلام **قوله باب** قول الله تعالى يا توكل رجالا وعلى كل ضامر ياتين

من كل

من كل في عميق قيل ان المصنف اراد ان الراحلة ليست بشرط للوجوب وقال ابن
القصار في الآية دليل قاطع لما تك ان الراحلة ليست بشرط السبيل فان الخائف
يرغم ان الحج لا يجب على الراحل وهو خلاف الآية انتهى وقد روي الطبري من طريق
عمر بن ذر قال قال مجاهد لا يؤاير كيون فانزل الله يا توكل رجالا وعلى كل ضامر فاسم
بالزاد ورخص لهم في الركوب والمحرورين ابن ابي حاتم من طريق محمد بن كعب عن
ابن عباس ما فانتى شي اشده على ان لا كون حججت ماشيا لان الله يقول يا توكل رجالا
وعلى كل ضامر فبدأ بالرجال قبل الركبان **قوله** فجاء الطرق الواسعة قال يحيى الفراء
في العاين في سورة نوح في قوله فجاء واحدا في وهي الطرق الواسعة واعتزضه
الاسماعيلي فقال يقال الحج الطريق بين الجبلين فاذا لم يكن كذلك لم تسم الطريق فجاكزا
قال وهو قول بعض اهل اللغة وجزم ابو عبيد ثم الازهرى ان الحج الطريق الواسع
في جبل ارض في ظل جبل وهو واسع من الشعب وروي ابن ابي حاتم والطبري من طريق
علي بن ابي طلحة عن ابن عباس في قوله فجاء يقول طرقا مختلفة ومن طريق شعبه
عن قتادة قال طرقا واعلاما وقال ابو عبيدة في المجاز في عميق اي بعيد وهذا تفسير
العميق يقال يبر عميقة القعري بعيدة الفعرت ذكر المصنف حديث ابن عمر في الهلال
وصول الله صلى الله عليه وسلم حين استوت به راحلته وحديث جابر نحوه وسياتي
الكلام عليه بعد ابواب وغرضه منه الرد على من زعم ان الحج ماشيا افضل لتقدمه
في الذكر على الركاب فيمن انه لو كان افضل لفعله النبي صلى الله عليه وسلم بدليل
انه لم يحرم حتى استوت به راحلته ذكر ذلك ابن المنبر في الحاشية وقال غيره
مناسبة الحديث للآية ان الخليفة في طريق الركوب مناسب لقوله وعلى كل ضامر
وقال الاسماعيلي ليس في الحديث مما ترجمه الباب به ورد بان فيها الاشارة الي
ان الركوب افضل فيؤخذ منه جواز الصغرى **قوله** رواه انس وابن عباس ان الهلال
بعدهما استوت به راحلته وسياتي حديث انس موصولا في بات بدى الخليفة حتى
اصبح وحديث ابن عباس قبله في باب ما يلبس المحرم من الثياب قال ابن المنذر
اختلف في الركوب والمشى للحاج ايها افضل فقال الجمهور الركوب افضل لفعل النبي
صلى الله عليه وسلم ونكون اعون على الدعاء والابتهال ولما فيه من النفقة **وقال**
اسحاق بن راهوية المشي افضل لما فيه من التعب والجهد ان يقال يختلف باختلاف
الاحوال والاشخاص والله اعلم **تبيين** احمد بن عيسى شيخ المصنف في حديث
ابن عمر وقع هكذا في رواية ابي ذر ووافقه ابو علي الثبوي واهله الباقون وابر
شيخه في حديث جابر وقع مهملًا للاكثر وفي رواية ابي ذر ثنا ابراهيم بن موسى
الرازمي وهو حافظ الحروف بالقران الصغير **قوله باب** الحج على الرجل بفتح
الرادسكون المهلة وهو للبعير كالسرج للفرس اشار بهذ الي ان التقشف افضل
من الترفه **قوله** وقال ابن هو ابن يزيد العطار والقاسم هو ابن محمد بن ابي بكر
الصديق وهذه الطريق وصلها ابو نعيم في المستخرج من طريق حرمي بن حفص عن

هم

ابان بن يزيد الطاربه وصعناه بعلو في فرايد ابي العباس بن نجيج ولم يخرج البخاري لما كان بن دينار وهو الزاهد المشهور بالبصري غير هذا الحديث العلق والقر منه قوله فيه وحلها على قتب وهو بفتح القاف والمشاة بعدها موحدة رجل صغير على قد والسنام وقد ذكره في اخر الباب موصولا بلفظ فاحتمها اي اردتها على الحقيقة وهي الزنار الذي يجعل في مخرج القتب فقوله في رواية ابان بن علي قتب اي حلها على مخرج قتب والحاصل انه اردتها وكان هو على قتب فانه القصة واحدة وسياتي بسط القول في اعتبار عيشة من التعميم في ابواب العرة **قوله** وقال عرشه والرحا في الحج فانه احد الجهادين وهله عبد الرزاق وسعيد بن منصور من طريق ابراهيم النخعي عن عاصم بن ربيعة وهو موحدة وههله انه سمع عمر يقول وهو يخطب اذا فرغتم من الغزو فمجاوا وانزروا وتسمية الحج جهادا اما من باب القليب او على الحقيقة والمراد جهاد النفس لما فيه من ادخال المشقة على البدن والمال وسياتي في ثاني احاديث الباب الذي بعده ما يويده **قوله** حدثنا محمد بن ابي بكر هو المقدمي كذا وقع في رواية ابي ذر وغيره وقال محمد بن ابي بكر وقد وصله الاساعلي قال حدثنا ابو جليل والحسن بن سفيان وغيرهما قالوا حدثنا محمد بن ابي بكر وعزرة بفتح المهلة وسكون الزاي بعدها ما تانيث عزرو وهو المخرج ومنه قوله تعالى ويمنروا ورجار هذا الاسناد كلهم بصريون وقد انكره علي بن المديني لما قيل عنه فقال ليس هذا من حديث يزيد بن زريع وانه اعلم **قوله** وكانت زاحلته اي الرحلة التي ركبها وهي وان لم يجر لها ذكر لكن دل عليها ذكر الرجل والزاحلة البعير الذي يحمل عليه الطعام والذئاع من الزمل وهو الحمل والمراد انه لم يكن معه زاحلة لحمل متاعه وطعامه بل كان ذلك محمولا على زاحلته وكانت هي الرحلة والزاحلة وروي ابن منصور من طريق هشام بن عروة قال كان الناس يجعون ويحتلمون ازودتهم وكان اول من حج على رجل وليس تحت شئ عثمان بن عفان **قوله** فيه ولم يكن شجيا اشارة الى انه فعل ذلك تواضعا وتابعا لا عن قلة ونحو وقد روي ابن ماجه هذا الحديث بلفظ اخر لكن اسناده ضيف فذكر بعد قوله علي رحلته وقطيعه تساري اربعة دراهم ثم قال اللهم حجة لاريا فيها ولا سمعنا حدثنا عمرو بن علي هو العباس وابوعاصم هو النبيل شيخ البخاري وروي عنه هنا بواسطة وناظر والد ابي بنون وموحدة **قوله** فاحتمها ناقة في رواية الكشي في ناقتة وسياتي بقية الكلام عليه **قوله باب** فضل الحج المبرور قال ابن خالويه المبرور المقبول وقال غيره الذي لا يخالطه شئ من الالم ويرحم النوبي وقال القرطبي الاقوال التي ذكرت في تفسيره متقاربة المعنى وهي انه الحج الذي وثقت احكامه ودققته موقعا لما طلب من المكلف على الوجه الاكمل وانه اعلم وقد تقدم في ذلك اقوال اخر مع مباحث الحديث الاوله في باب من قال ان الايمان هو العمل من كتاب الايمان منها انه يظهر باخره فان رجح خبرا ما كان عرف انه مبرور

ولا احد والحاكم من حديث جابر قال لو ايا رسول الله ما برحنا قال اطعم الطعام ه وانقش السلام وفي اسناده ضعف فلو ثبت لكان هو المتعين دون غيره الحديث الثاني **قوله** حدثنا عبد الرحمن بن المبارك هو العيشي بالتحانية والشين المعجمة جرحه ولسن اخا لعبد الله بن المبارك الثقفي المروزي المشهور وشيخه خالد هو ابن عبد الله الواسطي **قوله** نرى الجهاد افضل العمل هو بفتح النون اي نعتقد ونعلم وذكركم اكثر ما يسع من فضائله في الكتاب والسنة وقد رواه جرير عن حبيب عند السفياني بلفظ قال لا اريه عملا في القرآن افضل من الجهاد **قوله** لكن افضل الجهاد اختلف في ضبطه فكن فلما كثر بفتح الكاف خطاب للمسورة قال القاسمي وهو الذي قيل اليه فحسي وفي رواية الجوي فكن بكسر الكاف وزيادة الف قبلها بلفظ الاستدراك والاول اكثر فائدة لانه يشتمل على اثبات فضل الحج وعلي جواب سئوالها عن الجهاد وسواء جها لما فيه من مجاهدة النفس وهياقي بقية الكلام عليه في اخر كتاب الحج في باب حج السنان ثنا الله تعالى والمحتاج اليه هنا كونه جعل الحج افضل الجهاد الحديث الثالث **قوله** سمعت ابا حازم هو سلمان واما ابو حازم سلمة بن دينار صاحب سهل ابن سعد فلم يسع من ابي هريرة وسيارا بوالحكم الراوي عنه بتقديم المهلة ونشد التحانية **قوله** من حج لله في رواية منصور عن ابي حازم الا انه قيل جز الصيد من حج هذا البيت وسلم من طريق جرير عن منصور من ابي هذا البيت وهو يشمل الحج والعمرة وقد اخرجه الدارقطني من طريق الاعمش عن ابي حازم بلفظ من حج او اعتمر لكن في الاسناد ابي الاعمش ضعف **قوله** فلم يرثت الرثت الجماع ويطلق عليه المتخريص به وعلي الغش في القول وقال الازهري الرثت اسم جاسع لكل ما يريد به الرجل من المرأة وكان ابن عباس يخصه باخوطب به النساء وقال عياض هذا من قول الله عز وجل فلا رثت ولا فسوق والجمهور على ان المراد به في الآية الجماع والذي يظهر ان المراد به في الحديث ما هو اعلم من ذلك واليه نجي القرطبي وهو المراد بقوله في الصيام فاذا كان صوم احدكم فلا يرث فاذا رثت مثلثة في الماضي والمضارع والافصح الفتح في الماضي والضم في المستقبل وانه اعلم **قوله** ولم يقسق ابي لم يات بسببته والاصحية واغرب ابن الاغرابي فقال ان لفظ القسق لم يسع في الجاهلية ولا في اشعارهم وانما هو اسلامي وتعبت بانه كثيرا استعماله في القرآن وحكايته عن قبل الاسلام وقال غيره اصله تفسقت الرطوبة اذا خرجت فسيب الخارج عن الطاعة فاستقا **قوله** رجع كيوم ولدته امه اي بغير ذنب وظاهرة غفران الصغار والكبار والسعات وهو من اقوي ه الثغراء الحديث العباس بن مرداس الصريح بذلك وله شاهد من حديث ابن عمر في تفسير الطبري قال الطيب الغاني قوله فلم يرث معطوف على الشرط وجواب رجع اي صار والحج المبرور خبره ويجوز ان يكون حالا اي صار مشاهرا لنفسه في البراة عن النبي في يوم ولدته امه انتهى وقد وقع في رواية الدارقطني

دا

المذكورة رجع كهيئته يوم ولدته امه وذكر لبعض الناس انه الطيب افاد ان
الحديث انما لم يذكر فيه الجدة كما ذكر في الآية علي طريق الاكتفاء بذكر البعض وترك
ما ذكر عليه ما ذكر ويجعل ان يقال ان ذلك يختلف بالقصد لان وجوده لا يوشى في ترك
مغفرة ذنوب الحاج اذا كان المراد به المجادلة في احكام الحج ما ظهر من الأدلة او
المجادلة بطريق النعم فلا تؤثر ايضا فان الفاحش منها دخل في عموم الرث والحق
سهاطا في عدم التأثير والصنوب الطرفين لا يوشى **قوله** **باب** فرض
بواقبت الحج والعمرة المواقبت جمع ميقات كروا عيد وميعاد ومعنى فرض قدر وهو ظاهر
نص المصنف وانه لا يحرم بغير الاحرام بالحج والعمرة من قبل الميقات ويذكر
وضوحا ما سيأتي بعد قليل حيث قال ميقات اهل المدينة والاهلوا قبل ذى الحليفة
وقد نقل ابن المنذر وغيره الاجماع على الجواز وفيه نظر فقد نقل عن اسحاق ودارق
وعنه ما عدم الجواز وهو ظاهر جواب ابن عمر ويؤيده القياس على الميقات الزمان
فقد اجتمعوا على انه لا يجوز التقدم عليه وفرق الجمهور بين الزمان والمكان فلم
يجوزوا التقدم على الزمان واجازوا في المكان وذهب طائفة كالحنفية وبعض
الشافعية الى ترجيح التقدم وقال مالك يكره وسياقي شيء من ذلك في ترجمة الحج
اشهر معلومات في قوله وكره عثمان ان يخرج من خراسان **قوله** حدثنا زهير هو
ابن معاوية المجعفي ورجلا لاسناد سوي ابن عمر كوفيون وجبير والد زيد بالبحر
والموحدة وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وفي الرواة زيد بن جبير في
فتح الجيم وزيادة ما في اخره لم يخرج له البخاري شيئا **قوله** وله فسطاط وسرادق
الفضاط معروف وبه الحية واصله عمود الحيا الذي يتوهم عليه ويقال لا يقال
له ذلك الا اذا كانت من الشعر والسرادق بضم المهملة وكسر الدال المهملة
الحية ويقال لها ذلك اذا كانت من قطن وهو ايضا يخطى به من الدار من الشمس
وغيرها وكلما احاط بشيء فهو سرادق ومنه احاط بهم سرادقها **قوله** فسالته فيه
التفقات لان قال اولائي ابن عمر وكان السياقي يقتضيه ان يقول فساله لكل
وقع عند الاسماعيلي قال قد خلت عليه فسالته **قوله** فرضها ابي قدرها وعينها
ويحتمل ان يكون المراد اوجهها بفتح مراد المصنف ويؤيده قرينة قول السائل
من ابن يوزة وسياق الكلام على الحديث بعد **باب** **قوله** **باب**
قوله انه تعالى وتزود واذا ان خير الزاد التقوي قالوا تل من حبان لما نزلت
قام رجل فقال يا رسول الله ما تجد اذا اذخالت تزود ما كتبت به وجهك عن الناس
وخيرا تزود ثم التقوي اخرج ابن ابي حاتم **قوله** حدثنا يحيى بن بشر كسرا لجة
وبالجمعة وهو البني ولم يخرج له غيره الذي اخرج له مسلم وهو من طبقتة وجعلها
ابن ظاهروا بو علي الجيا في رجلا واحدا والصواب التفرقة **قوله** كان اهل اليمن
يهمون ولا يتزودون زاد ابن ابي حاتم من وجه اخر يقولون نوح بيت الله افلا
يطعن **قوله** فاذا قدموا المدينة في رواية الكشي هي مكة وهو صواب وكذا اخرج

هذام

ابويعقوب من طريق محمد بن عبد الله الخري عن شبابة **قوله** رواه ابن عيينة عن
عمرو بن يحيى ابن دينار عن عكرمة مرسل يحيى لم يذكر فيه ابن عباس وهكذا اخرج
سعيد بن منصور عن ابن عيينة وكذا اخرج الطبري عن علي بن عمرو بن علي وابن
ابن حاتم عن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ كلاهما عن ابن عيينة مرسل يحيى
لم يذكر فيه **قوله** ابن ابي حاتم وهو اوضح من رواية ورقا قلت **قوله** قد اختلف
فيه علي بن عيينة فاخرجه النسائي عن سعيد بن عبد الرحمن المزني عن محمد بن
بذكر ابن عباس فيه لكن حكى الاسماعيلي عن ابن سعد ان سعيد احد ثم لم في
كتاب المناسك موصولا قال وقد تشابه في حديث عمرو بن دينار فلم يجاز وزيه
عكرمة انتهى والمحموظ عن ابن عيينة ليس فيه ابن عباس لكن انفرد شبابة
بوصله فقد اخرج الحاكم في تاريخه من طريق الفرات بن خالد عن سعيد بن التورق
عن ورقا موصولا واخرجه ابن ابي حاتم من وجه اخر عن ابن عباس كما سبق قال
المهلب في هذا الحديث من الفقه ان ترك السؤال من التقوي وبوبده ان الله
مدح من لا يسأل الناس الخافا بقوله فان خير الزاد التقوي ابي تزود واوا تقوا
اذي الناس بسواكم اباهم والائم في ذلك قال وفيه ان التوكل لا يكون لكساح
السؤال وانما التوكل المأمور ان لا يستعين باحد في شيء وثقل هو قطع النظر عن
الاسباب بعد تهيئة الاسباب كما قال عليه الصلاة والسلام اعقلها وتوكل **قوله**
باب سهل امر مكة والعمرة المهيمة بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام
موضع الاهلال واصله رفع الصوت لانهم كانوا يرفعون اصواتهم بالتلبية عند
الاحرام ثم اطلق عليه نفس الاحرام استماعا قال ابن الجوزي وانما يقوله بفتح الميم
من لا يعرف وقال ابو البقاء العكبري هو مصدر من الاهلال كما دخل والمخرج
بمعنى الدخال والاخراج واشار المصنف بالترجمة ابي حديث ابن عمر فانه سياقي
بلفظ مهمل واما حديث الباب فذكره بلفظ وقت ابي حاتم واصل التوقيت ان
يجعل للشيء وقت يختص به ثم اتسع فيه فاطلق على المكان ايضا قال ابن الاثير
التوقيت والتوقيت ان يجعل للشيء وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة يقال
وقت الشيء بالتسديد بوقته ووقت بالتخفيف بوقته اذ ابي حاتم ثم اتسع
فيه فقبل للموضع ميقات وقال ابن دميثة العيد قيل ان التوقيت في اللغة التوحيد
والتعيين فعلى هذا فالتمديد من لوازم الوقت وقوله هنا وقت يحتمل ان يريد به
التمديد ابي حاتم هذه المواضع للاحرام ويحتمل ان يريد به تعليق الاحرام بوقت
الوصول ابي حاتم هذه الاماكن بالشرط المعتبر وقال عياض وقت ابي حاتم قد يكون
بمعنى اوجب ومنه قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا انتهى
ويؤيده الرواية الماضية بلفظ فرض **قوله** وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم
لاهل المدينة ابي حاتم عليه الصلاة والسلام ذالحليفة بالمهلة والفاصغر
كان معروف بينه وبين مكة ما قاما ميل غير ميلين قاله ابن حزم وقال غيره

ورسوله وكتوله موسى عليه السلام القوام انتم ملقون اي فليس ذلك بنا فكم
فكما به يقول اشترطي لهم فيصطلون ان ذلك لا ينفعهم ويؤيده قوله حين خطبهم ما بال
رجال يشترطون اي اخره فوجه هذا القول مشير الى انه قد تقدم منه بيان حكم
الله بابطاله اذ لو لم يتقدم بيان ذلك لبد ابيان الحكم في الخطبة لا يتوخى الفاعل
لانه كان يكون كافيا على البراءة الاصلية وقيل الامر فيه بعنى الوعيد الذي ظهره
الامر وباطنه النهي كقوله تعالى اعلموا ما شئتم وقال لاشأ في في الام لما كان من اشترط
خلاف ما قضى الله ورسوله عاصيا وكانت في المعاصي حدود واداب فكل من اشترط
العاصين ان يعطل عليهم شروطهم ليرتد عواصم ذلك ويرتدع بهم غيرهم وكان ذلك
من اسرار الادب وقال غيره معنى اشترطي ان تركي مخالفتهم فيما شرطوه ولا تظهر في
تزامهم فيما دعوا اليه مراعاة لتنجيز العتق لتتصرف الشرع اليه وقد يعبر عن الترتك
بالفعل كما في قوله تعالى وما هم بجنارين به من احد الا باذن الله اي بتركهم يفعلون
ذلك وليس المراد بالاضرار اباحة الشكر بالاذن اباحة الاضرار بالسرقة لابن
دقيق الصيد وهذا وان كان محتملا الا انه خارج عن الحقيقة من غير دلالة على
المجاز من حيث الصياغ وقال النوري اقول الاجوبة ان هذا الحكم خاص بما شئتم
في هذه القصة وان سببه المبالغة في الرجوع عن هذا الشرط لتخالفته حكم الشرع
وهو كفسخ الحج الى العمرة في أشهر الحج ويستفاد منه ارتكاب اخف المعصية ان اذ
استلزم ازالة اشدها وتعقب بانه استدلالا يختلف فيه على مختلف فيه
وتعقبه ابن دقيق العيد بان التخصيص لا يثبت الا بدليل وان الشافعي نص
على خلاف هذه المقالة وقال ابن الجوزي ليس في الحديث ان اشترط الوالا
والعتق كان مقارنا للعقد فيجعل على انه كان سابقا للعقد فيكون الامر بقوله اشترطي
مجرد وعد ولا يجب الوفاء وتعقب بانه باستبعاد انه صلى الله عليه وسلم امر شخصا
ان يعد مع علمه بانه لا ينبغي بذلك الوعد واغرم ابن حزم فقال كان الحكم
ثابتا بجواز اشترط الوالا غير المقتض فوقع الامر باشترطه في الوقت الذي كان
ذلك جائزا فيه ثم نسخ ذلك الحكم بخطبته صلى الله عليه وسلم وقوله انما الوالا
لمن اعتق ولا يخفى بعد ما قال وسياتي طرق هذا الحديث تدفع في وجه هذا الجواب
وانه المستعان وقال الخطابي وجه هذا الحديث ان الوالا لما كان كلمة النسب
والانسان اذا ولد له ولد ثبت له نسبه ولا ينتقل نسبه عنه ولو نسب الى غيره
فكذلك اذا اعتق عبد اثبت له ولاءه ولو اراد نقل ولاءه عنه او اذن في نقله
عنه لم ينتقل فلم يعبا باشترطهم الوالا وقيل اشترطي ودعيتهم يشترطون ما شئوا
وخودك لان ذلك غير قاصح في العقد فهو بمنزلة اللغو من الكلام واخراج اعلامهم
بذلك ليكون رده وابطاله قولا شهيرا يخطب به على المنبر ظاهر اذ هو بلغ في التكبير
واوكد في التخيير وهو يؤول الى ان الامر فيه بعنى اباحة كما تقدم قوله ما بال رجال
اي ما حالهم قوله قضا الله الحق بالاتباع من الشروط المخالفة قوله وشروط الله

او توثق اي بالاتباع حدوده التي حدتها وليست المفاعلة هنا على حقيقتها اذ لا مشاركة
بين الحق والباطل وقد ورد تصيغة افضل لغير التفضيل كثيرا ويحتمل ان يقال ورد
ذلك على ما اعتقد رده من الجواز قوله وانما الوالا لمن اعتق يستفاد منه ان كلمة انما
المحصر وهو اثبات الحكم المذكور ونفيه عما عداه ولو اذ ذلك لما لزم من اثبات الوالا
لمعتق نفيه عنه غيره واستدل به قوله صلى الله عليه وسلم على انه لا ولاء لمن اسلم على يديه رجل او وقع
بينه وبينه مخالفة خلافا للمخفية ولا يلتقط خلافا لاسمعه وسياتي مزيد بسط
لذلك في كتاب الفرائض ان شاء الله تعالى ويستفاد من منطوقه اثبات الوالا لمن
اعتق سابقا خلافا لمن قال بصير ولا ولاء للمسلمين ويدخل فيمن اعتق المسلم
المسلم وللکافر وبالکفر ثبوت الوالا للمعتق تفسير زاد النسائي من طريق
جابر بن عبد الحميد عن هشام بن عروة في اخر هذا الحديث فخيرها رسول الله صلى
الله عليه وسلم من زوجها وكان عبدا وهذه الزيادة متباينة في النكاح من حديث
ابن عباس ويأتي الكلام عليها هناك ان شاء الله تعالى مع ذكر الخلاف في زوجها
له لان حرا او عبدا وتسميته وما اتفق له بعد فراقها وفي حديث بريرة هذا
من الغوايد صوي ما سبق وسوي ما سياتي في النكاح جواز كتابة الامة كالعبد
وجواز كتابة المخرجة ولو لم ياذن الزوج وان لم يكن له منعها من كتابتها ولو
كانت تؤدي الى فراقها منه كما انه ليس للعبد المتزوج منع السيد من عتق امته
التي تحتها وان أدى ذلك الى بطلان نكاحها ويستنبط من تكييفها من السعي في
مال المكاتبه انه ليس عيها خدمته وفيه جواز سعي الكاتبة وسؤالها والكسب بها
وتكسب السيد لها من ذلك ولا يخفى ان محل الجواز اذ اعرفت جهة حل كسبها وفيه
البيان بان النهي الوارد عن كسب الامة مجمول على من لا يعرف وجه كسبها او مجمول
على غير المكاتبه وفيه ان المكاتب ان يسأل من حين الكتابة ولا يشترط في ذلك مجزؤه
خلاف لمن شرطه وفيه جواز السؤال لمن احتاج اليه من دين او غرم او نحو ذلك
وفيه انه لا بأس بتجمل مال المكاتبه وفيه جواز المساومة في البيع وتشديد
صاحب السلعة فيها وان المرأة الرشيقة تنصرف لنفسها في البيع وغيره ولو
كانت مزوجة خلافا لمن ابي ذلك وسياتي له مزيد في كتاب الهبة وان من لا
يتصرف بنفسه فله ان يقيم غيره مقامه في ذلك وان العبد اذا اذن له في التما
جاز تصرفه وفيه جواز رفع الصوت عند انكار المنكر وان لا بأس لمن اراد ان يشترط
لمعتق ان يظهر ذلك لاصحاب الرقبة ليتساوا له في الثمن ولا بعد ذلك من الربا
وفيه انكار القول الذي لا يوافق الشرع وانتهار الرسول فيه وفيه ان الشيء اذا
يبع بالنقد كانت الرغبة فيه اكثر مما لو بيع بالنسيئة وان المرء ان يقض عن غيره
دينه برضاه وفيه جواز الشرا بالنسيئة وان المكاتب لو محجل حصن كتابته قبل المحل
على ان يضع منه سبيده الباقي لم يجبر السيد على ذلك وجواز اذ كتابة تجلي قدر
قيمة العبد واقل منها واكثر لان بين الثمن والمجز والموجز فرقا ومع ذلك فقد بدلت

رة

عاشته الموجل ناجزا فدل على ان قيمتها كانت بالتاجيل اكثر مما لو ثبت به وكان اهلها
باغوا بذك وفيه ان المراد بالخير في قوله تعالى ان علمتم فيهم خيرا القوة على الكسب
والوفاء بوقت الكتابة عليه وليس المراد به المال ويؤيد ذلك ان المال الذي
في يد المكاتب لسيدته فكيف يكاتبه بماله لكن من يقول ان العبد يملك لا يرد عليه
لهذا وقد نقل عن ابن عباس ان المراد بالخير المالح انه يقول ان العبد لا يملك فتنسب
الي التناقص والذي يظهر انه لا يصح عنه احد الامرين واجتنب غيره بان العبد مال
سعيده والمال الذي معه لسيدته فكيف يكاتبه بماله وقال اخرون لا يصح تفسير الخير
بالمال في الآية لانه لا يقال فلان لامال فيه وانما يقال لامال له او لامال عنده وانما
يقال فيه وفار فيه امانة وفيه حسن معاملة وخوذة بك وفي الحديث ايضا
جواز كتابة من لا حرقة له وفاقا للمجهور واختلف عن مالك واجد ذلك ان بريرة
جات تستعين على كتابتها ولم تكن قصفت منها شيئا فلو كان لها مال او حرفة لما احتج
الي الاستعانة لان كتابتها لم تكن حالة وقد وقع عند الطبري من طريق ابي الزبير
عن عروة ان عاشته ابتاعت بريرة مكاتبته وهي لم تقض من كتابتها شيئا وتفدحت
الزيادة من وجه اخر وفيه جواز اخذ الكتابة من مسالة الناس والرد على من كره
ذلك وزعم انه اوساخ الناس وفيه مشروعية معونة المكاتب بالصدقة وعند
المالكية رواية انه لا يجزي عن الفرض وفيه جواز الكتابة بقليل المال وكثيره وجواز
التاقيت في الديون في كل شهر مثلا كذا من غير بيان اوله او وسطه ولا يكون ذلك
مجهولا لانه يتبين بانقضاء الشهر الحول كذا قال ابن عبد البر وفيه نظرا لاحتمال ان
يكون قول بريرة في كل عام اوقية ابي في غرته مثلا وعلى تقدير التسليم فيمكن التفرقة
بين الكتابة والديون فان المكاتب لو محزر لسيدته ما اخذ منه بخلاف الاجنبي
وقال ابن بطال لافرق بين الديون وغيرها وقصة بريرة محولة على ان الراوي
قصر في بيان تعيين الوقت والاصيرا لاجل مجهولا وقد بهي النبي صلى الله عليه
وسلم عن السلف الا ابي اجر معلوم وفيه ان العدة في الدرهم الصحاح المعلومة الوزن
يكفي عن الوزن وان المعاملة في ذلك الوقت كانت بالاواقى والاوقية اربعمائة
درهما تقدم في الزكاة وزعم المحب الطبري ان اهل المدينة كانوا يتعاملون بالعد
الي مقدم النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ثم امروا بالوزن وفيه نظر
لان قصة بريرة متاخرة عن مقدمه بخمسة ثمان سنين لكن يخل قول عاشته
اعدها لهم عدة واحدة اي ادفعها لهم وليس مرادها حقيقة العدة ويؤيده قولها
في طريق عمرة في الباب الذي يليه ان اصبلهم تنكح صبة واحدة وفيه جواز
البيع على شرط العتق بخلاف العتق على شرط ان لا يبيعه لغيره ولا يهبه مثلا وان
من الشروط في البيع ما لا يبطل ولا يبتر البيع وفيه جواز بيع المكاتب اذ ارضى وان
لم يكن عاجزا عن اداه قد حل عليه لان بريرة لم تنقلها محزرت ولا استغصمها النبي
صلى الله عليه وسلم وطياتي بسط ذلك في الباب الذي يليه وفيه جواز مناجاة

المرأة دون ان يسن زوجها اذا كان المناجي من يومن وان الرجل اذا اراد شاهد
المال يقتضى السؤال عن ذلك سال واعان وانه لا بأس للمحاكم ان يحكم لزوجه ويشهد
وفيه قبول خبر المرأة ولو كانت امة ويؤخذ منه حكم العبد بطريق الاولى وفيه ان يخذ
الكتابة قبل الاداء لا يستلزم العتق وان يبيع الامة ذات الزوج ليس بطلاق وفيه 5
البداة في الخطبة بالجد والتنا قول اما بعد فيها والقيام فيها وجواز تعدد الشروط
لقوله مائة شرط وان الاثنا الذي امر به السيد سا قط عنه اذا باع مكاتبه للعتق
وفيه ان لا كراهة في السج في الكلام اذ لم يكن عن قصد ولا استغناء وفيه ان للمكاتب
حالة فارقة فيها الاحرار والعبيد وفيه انه صلى الله عليه كان يظهر الامور المهمة
من امور الدين ويعلمها ويخطب بها على النبي لاشاعتها ويراعي مع ذلك قلوب اصحابه
لانه لم يعين اصحاب بريرة بل قال ما بال رجال ولا يخذل من ذلك تغرير بامر عام
للمذكورين وغيرهم في الصورة المذكورة وغيرها وهذا بخلاف قصة علي في خطبة بنت
ابي جهل فانها كانت خاصة بغاظة فلذلك عينها وفيه حكاية الوقايح لتعريف الاحكام
وان الكنساب المكاتب له لا لسيدته وجواز تصرف المرأة الرشيقة في مالها بغير اذن
زوجها ومراسلتها الاجانب في امر البيع والشراء كذلك وجواز شراء السلعة للراي
في شراها باكثر من ثلث مثالا لان عاشته بذلك ما قدر رشيقة على جهة التقدم
اختلف القصة بين النقد والنسيئة وفيه جواز استئانة من لا مال له عند حاجته
اليه قال ابن بطال اكثر في تخريج الرجوع في حديث بريرة حتى بلغها نحو مائة
وجه وسياتي اكثر منها في كتاب السكاح وقال النووي صنف فيه ابن خزيمة
وابن جرير تصنيفين كبيرين اكثر فيه من استنباط الفوائد منها فذكر اشيا قلت
ولم اقف على تصنيف ابن خزيمة وروفت على كلام ابن جرير من كتابه تهذيب
الاثار وخصت منها ما تيسر بعون الله تعالى وقد بلغ بعض المتأخرين الفوائد
من حديث بريرة الي اربعماية اكثر مما مستبعد كما وقع نظير ذلك للذي صنف في
الكلام على حديث الجامع في رمضان فبلغ به مائة الف فائدة وفائدة قوله
باب بيع المكاتب في رواية السرخسي والمستمل والمكاتبه والاول
اصح لقوله اذ ارضى وهذا اختيار من ادخل الاقوال في مسألة بيع المكاتب اذ ارضى
بذلك ولو لم يعجز نفسه وهو قول احمد وربيعة والاوزاعي والليث واي ثور واحد
قولي الشافعي وما لك واختارة ابن جرير وابن المنذر وغيرهما على تفصيل رخص
ابو حنيفة والشافعي في اصح القولين وبعض المالكية واجابوا عن قصة بريرة بانها
محزرت نعمها واستندوا باستعانة بريرة عاشته في ذلك وليس في استعانتها ما
يستلزم العجز ولا سيما مع القول بجواز كتابة من لا مال عنده ولا حرقة له قال ابن
عبد البر ليس في شيء من طرق حديث بريرة انها محزرت عن ادا النجم ولا اخبرت بانها
قد حل عليها شيء ولم يرد في شيء من طرقه استئصال النبي صلى الله عليه وسلم لها عن
شيء من ذلك ومنهم من اول قولها كما ثبت اهل فقال معناه راوضتهم وانفقت معهم

على هذا القدر ولم يقع العقد بعد ولذلك سعت فلاحه فيه على بيع الكاتب
مطلقا وهو خلاف ظاهر سياق الحديث قاله الفرطبي ويقوي الجواز ايضا ان
الكتابة عنق بصحة فيجب ان لا يعتق الا بعد اد اجمع النجوم كما لو قال انت حر ان
دخلت الدار فلا يعتق الا بعد تمام دخولها وسيد به بيعه قبل دخولها ومن المالكية
من زعم ان الذي اشترته عاتشة كتابه بريرة لا رقبته او قد تقدم رده وقبل ان يهر
باعوا بريرة بشرط العتق واذا وقع البيع بشرط العتق صح على اصح القولين عند الشافعي
والمالكية وعن الحنفية يبطل **قوله** وقالت عاتشة هو عبد ما بقي عليه شيء وقال زيد
ابن ثابت ما بقي عليه درهم وقال ابن عمر هو عبد ان عاش وان مات وان جني ما بقي عليه
شيء اما قول عاتشة فوصله ابن ابي شيبة وابن سعد من طريق عمرو بن ميمون
عن سليمان بن يسار قال استاذنت علي عاتشة فهرقت صوتي فقالت سليمان فقلت
سليمان فقالت اسب ما بقي عليك من كتابتك فقلت نعم الاشيا يسير اذ دخلت
فانك عبد ما بقي عليك شيء ورزى الطحاوي من طريق ابن ابي ذيب عن عمران
ابن بشير عن سالم مولى النضر بن انه قال لعائشة ما اراك الاستخمين مني ه
فقلت ما لك فقال كانت فقالت انك عبد ما بقي عليك شيء واما قول زيد بن
ثابت فوصله الشافعي وسعيد بن منصور من طريق ابن ابي نجیح عن جهران
زيد بن ثابت قال في المكاتب هو عبد ما بقي عليه درهم واما قول ابن عمر فوصله
مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر كان يقول في المكاتب هو عبد ما بقي عليه شيء
ووصله ابن ابي شيبة من طريق عبيد بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال المكاتب
عبد ما بقي عليه درهم وقد روي مالك مرفوعا اخرجه ابوداود والنسائي من طريق
عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وصححه الحاكم واخرجه ابن جبان من وجه اخر
عن عبد الله بن عمرو في انشاحديث وهو قول الجمهور ويؤيده قصة بريرة
لكن انما تنم الدلالة منه لو كانت بريرة ادت من كتابتها شيئا فقد قررنا انها
لم تكن ادت منها شيئا وكان فيه خلافا عن السلف فعن علي اذا ادي الشطر فهو
عزم وعنه يعتق منه بقدر ما ادى وعن ابن مسعود لو كانت على مائتين وقبضت
مائة فادى المائة عتق وعن عطاء اذا ادى ثلاثة ارباع كتابته عتق وروي النسائي
عن ابن عباس مرفوعا المكاتب يعتق منه بقدر ما ادى ورجال اسناده ثقاة
لكن اختلف في ارساله ووصله وحجة الجمهور حديث عائشة وهو اقوي ووجه
الدلالة منه ان بريرة بيعت بعد ان كانت ولو كانت المكاتب يصير بنفسه ه
اكتتابة حرا لا يمنع بيعها ثم ساق المصنف قصة بريرة من رواية يحيى بن سعيد
عن عمرة بنت عبد الرحمن ان بريرة جات تسبعين عاتشة وصورة سياقه الارسال
ولم تختلف الرواية عن مالك في ذلك لكن تقدم في ابواب المساجد من وجه اخر
عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة وفي رواية هناك عن عمرة سعت عاتشة
فظهر انه موصول وقد وصله ابن خزيمة من طريق مطرف عن مالك كذا في قوله

الا ان يكون الولا لنا في رواية الكشي هي الا ان يكون ولاوك وقوله وقال
مالك قال يحيى هو ابن سعيد وهو موصول بالاصناد المذكور **قوله باب**
اذا قال المكاتب اشتريني واعتقني فاشتراه لذك جاز **قوله** عن ابيه هو ابن الحنظلي
المكي نزيل المدينة والد عبد الواحد وهو غير ابن بن بابل الحنظلي المكي نزيل عسقلان
وكلاهما من التابعين وليس لوالد عبد الواحد في البخاري سوى حنة احاديث هذا
واخران عن عائشة وحديثان عن جابر وكلاهما خارجة ولم يرو عنه غير ولده عبد
الواحد **قوله** وروى بنوه اعرفه من اولاد عتبة العباس بن عتبة والد الفضل
الشاعر المشهور واما خراس بن عتبة ذكره الفاكهي في كتاب مكة وهما ثم بن عتبة
والدا حمد المذكور في تاريخ ابن عساكر عن ابن ابي عمران ويزيد بن عيينة جد
عبد الرحمن بن محمد بن يزيد المذكور عند الفاكهي ايضا ولم ار لهم ذكرا في كتاب
المرعفي النسب وعتبة بن ابي لهب له صحبة دون اخيه عيينة بالتحصير
فانده مات كافر **قوله** من ابي عمرو في رواية النسفي والكشي هي من عبد الله
ابن ابي عمرو زاد الكشي هي ابن عمرو بن عبد الله المخزومي **قوله** فيه اشترتها
فاعتقها ودعهم يشترطوا ماشا وافتخرتها عاتشة فاعتقها في هذا دلالة على
ان عقد الكتابة الذي كان عقد لها موالها الفسخ باقتناع عاتشة لها وفيه رد
علي من زعم ان عاتشة اشترت منهم الولا واستقد له الاوراعي على ان المكاتب
لا يباع الا للعتق وبه قال احمد واسحق وقد تقدم ذكر اختلاف العلماء في ذلك قريبا
وانه اعلم **خاتمة** اشترى كتاب العتق وما اتصل به من المكاتب على
سته وستين حديثا المعلق منها ثلاثة عشر والبقية موهولة المكر منها فيهما
مضي تسعة واربعون حديثا والخالف سبعة عشر حديثا واقفه مسلم على تحريمها
سوى ثلاثة حديث ابي هريرة في عتق عبده وحديث انس في قصة العباس
وحديث من سيدكم وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين سبعة اثار وانه
المستعان وهو اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب تم الجزء الثالث من فتح الباري
شرح البخاري للمحقق ابن حجر رحمه الله وعونه وحسن توفيقه على يد اقر العباد ابي
عفور بن الغضوري عبد الباقي بن منصور الفيلبي المالكى بقرائه له ووالديه وشايعه
ومحببيه وجميع المسلمين والسلمات والمومنين والوفيات الاحياء منهم والاموات
انه قريب بحبيب الدعوات ووافي الفراغ من كتابته بعد عصر يوم الجمعة المبارك
الثالث والعشرين من شهر ربيع الثاني من شهر سنة ١٠٨٥ هـ من الهجرة النبوية على
صاحبها افضل الصلاة وازكى التسليم والتحية ويليه الجزء
الرابع اوله كتاب الهبة اعان الله على اكمله
بجاه سيدنا محمد وصحبه واله وحشرنا
في زمرة مولاه امين امين
امين يارب العالمين



